

١٠- لا يجوز نقل التمتع من اسم المتعمد الى أي شخص آخر الا بموافقة وزير المالية الخطية

١١- اذا طلب الى المتعمد أو الى وكلائه تقديم عدد معين من السيارات في وقت محدد وعجز المتعمد أو وكلاؤه عن تقديم العدد المطلوب في الوقت المحدد فيحق عندها لرئيس الدائرة ذات العلاقة ان يستأجر أو يسمح باستئجار العدد المطلوب من السيارات من أي محل آخر بالأجور الراضية وتضمن المتعمد أي فرق بالأجور يريد على النسب المتفق عليها ويحق لوزير المالية استيفاء فرق الأجور من أية استحقاقات للمتعمد أو من التأمين المقدم منه وبمسير قول رئيس الدائرة مصدقاً لأغراض هذا البند

١٢- اذا تكررت مخالفة المتعمد المذكورة في البند الحادي عشر او اذا اخل بأي شرط آخر من شروط هذا التمتع، فلوزير المالية الحق بفسخ الاتفاق ومصادرة التأمين المقدم وتضمنه كل ما يلحق الخسارة من اضرار

١٣- على المتعمد ان يقدم تأميناً او كفالة مالية يوافق عليها وزير المالية بمبلغ الف دينار

١٤- يكون المرجع المسؤول عن تطبيق شروط هذا الاتفاق وكيل وزارة المالية وبحالة وقوع خلاف بين وكيل الوزارة والمتعمد يحدد أي شرط من شروط التمتع بحال الخلاف على وزير المالية ويكون قراره بهذا الشأن نهائياً

١٥- على المتعمد ان يتقيد بالانظمة والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية لتطبيق شروط هذا الاتفاق

١٦- تدفع الأجور على النحو التالي بعد حسم نسبة مئوية مقدارها ٢٪ (اثنان بالمائة) :

فلس

أ - اجرة المقعد الواحد للكيلو متر الواحد في سيارة الركوب	٤ اربعة فلسات
ب - اجرة السهرة الواحدة ضمن المراكز المعينة في البند الثاني ذهاباً فقط	٨٠ ثمانون فلساً
٢ - اجرة السهرة الواحدة ضمن المراكز المعينة ذهاباً وإياباً	١٢٠ مائة وعشرون فلساً
ج - اجرة انتظار للساعة الواحدة	١٠٠ مائة فلس

١٩٦١/٨/٢١

الجمهورية العربية السورية للملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاربعاء ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٨١ هـ - الموافق ٦ ايلول سنة ١٩٦١ م العدد ١٥٧٠

عَدَدٌ مُخْتَارٌ

قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦١

قانون معدل لقانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب

رقم ٢ لسنة ١٩٦٠



هكذا من الأهل